

مجلَّة الواحات للبحوث والدراسات ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013): 43 - 49

http://elwahat.univ-ghardaia.dz

عبد الكريم خليل

المركز الجامعي ميلة

ملخــــص:

النحو والصرف علمان متكاملان، يخدم بعضهما الآخر؛ ذلك أن الأول يحتاج إلى التصريف لمعرفة أصل الكلمة، ومن ثم الحكم عليها، من حيث البناء والإعراب، أو غير ذلك مما يحتاج إليه النحوي في تحليل وتفسير الظواهر النحوية واللغوية المختلفة.

ولما كان اهتمامي منصباً على الدراسات الصرفية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن التطبيقات النحوية، لأن الكلمة العربية يُحتاج قبل إعرابها إلى معرفة أصلها واشتقاقها أحببت أن أخوض في مجال تعليمية التحولات الصرفية للمشتقات والأفعال العربية، بنظرة حديثة تتكئ على علم الأصوات الحديث ومبادئ التعليمية.

لقد كان النحاة القدامي يصنفون الفعل (قال) في باب (نصر) ويضعونه في باب (فَعَلَ) ، ثم يبررون ذلك بنظام الإعلال والإبدال، الذي صعب من تعليمية الصرف والنحو بالنسبة للمتعلمين، ولو أنه قيل أن هذا الفعل من باب (جال) مثلا، ووزنه هو (فَالَ) عوض (فَعَلَ) لأمكن التخلص من هذا التعقيد الذي لا جدوى منه

وتحاول هذه المقالة عرض بعض هذه الجوانب المستعصية، وتسهيلها للمتلقين بطريقة صوتية حديثة، تتوافق مع مبادئ التيسير والتعليمية المنشودة.

مقدمة:

تعرض هذه الدراسة للمشتقات العربية المحولة، وذلك ببيان التوجيه الصوتي من منظور علم الأصوات

الحديث، بتقصى بعض الظواهر التي تلحق الأسماء والأفعال لغرض إحداث الخفة وإزالة الثقل وتحقيق المواءمة والاقتصاد في المقاطع الصوتية.

ولا يتم هذا الانسجام الصوتي إلا من خلال العودة إلى البنى العميقة لتلك الكلمات المحولة وذلك من أجل تسهيل تعليمها للمتلقين الناشئين، ومحاولة تبسيط هذه المسالة، وبالتالي تحبيب علم الصرف للطلبة والمتعلمين الذين يعانون من النفور منه، ولعل مرد هذا الإحساس يعود إلى صعوبة هذا الفن وجفافه ودورانه في سكة تكاد أن تصدأ؛ لكثرة سلاكها.

إن هذه الدراسة تحاول إعادة ترميم سكة الصرف العربي، وذلك بالاعتماد على آراء المفكرين والعلماء واللغويين المحدثين، الذين أسهموا إسهاما عظيما في إثراء الدرس الصرفي العربي وحاولوا جاهدين تبسيطه وتجديده، وربطها بأفكار جهابذة اللغة القدماء وتعليلاتهم؛ لأن هؤلاء المحدثين استندوا إلى الأفكار الأولى للقدماء، فزادوا عليها، وأنقصوا منها، وبدلوا فيها تبديلا، حتى تراهم أحيانا يبررون الظاهرة بتعليل يفوق القدماء صعوبة.

<u>أولا: مفهوم التحويل:</u>

التحويل من المصطلحات المستعملة حاليا بكثرة، لأن له فائدة عظيمةً في الدرس الحديث؛ حيث إن دراستة والإلمام بقوانينه يكشف عن البنى العميقة للتراكيب والمصطلحات العربية.

1- التحويل لغة:

ورد في لسان العرب لابن منظور (ت 711هـ): "تَحَوَّل عن الشيء: زالَ عنه إلى غيره، وحَالَ الرَّجُلُ

يَحُولُ: تَحَوَّلَ من موضع إلى موضع، وكذلك حَالَ إلى مكان آخر أي تحوّل منه"1.

والْحِوَّلُ يجري مجرى التحويل، يقال: "حَوَّلُوا عنها تحويل وحِوَلاً". والتحويل مصدر حقيقي من حوّلت، قال الله تعالى: (لا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلاً) أي تحويلا وكذلك قال الله تعالى في سورة الإسراء: (لا تَجدُ لِسُنَّتِنَا تَحْويلاً) أي تبديلا وتغييراً.

يتبين لنا أن مفهوم (التحويل) هو التغيير والتبديل، من حالة إلى أخرى أو من شيء إلى آخر، وكذلك الانتقال من مكان إلى مكان.

2- التحويل في اصطلاح: المدرسة التوليدة التحويلية/ النحو العربي:

يعود هذا المصطلح عند التوليدبين إلى العالم الأمريكي الشهير (تشومسكي نوعم CHOMSKY)؛ الذي أعلن عن نهج جديد لدراسة اللغة وهو القواعد التوليدية التحويلية، وذلك في كتابه الذي صدر سنة 1957، وهو كتاب "البني التركيبية".

وقد أحدث هذا التيار ثورة في عالم اللسانيات الحديثة⁵. ومرت المدرسة التوليدية التحويلية بثلاث مراحل رئيسة هي:

أ- مرحلة النظرية الكلاسيكية: ظهرت بظهور كتابه "البنى التركيبية" سنة 1957.

ب- مرحلة النظرية النموذجية: ظهرت بظهور كتابه "مظاهر النظرية التركيبية"، سنة 1965م.

ج- مرحلة النظرية النموذجية الموسعة: وظهرت بظهور كتابه "دراسات الدلالة في القواعد التوليدية"، سنة 1972م⁶.

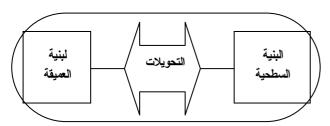
سنة 1972م⁶. لقد ميز "تشومسكي" بين البنية السطحية والبنية العميقة، فالأولى هي التركيب التسلسلي السطحي للوحدات المادية المنطوقة أو المكتوبة، وعليها يستند التفسير الصوتي للجملة، وهي مختلفة بين الأشخاص⁷.

أما البنية العميقة فهي عنده 8 تعني التركيب البياطني المجرد للجملة الموجود في ذهن المتكلم فطريا، ومنه يستمد التفسير الدلالي للجملة، وهذه البنية يشترك فيها جميع البشر 9.

إن هذين المصطلحين (البنية السطحية والبنية العميقة) إنما تحدد مفهومهما بدقة عند "تشومسكي" في كتابه "مظاهر النظرية التركيبية" الذي نشر سنة 1956م.

فالمدرسة التوليدية التحويلية تعد هذين البنيتين 10، أحد الأجزاء النظرية الأساسية؛ أنها من نتائج نظرة هذه المدرسة إلى نظام القواعد.

إن الوصف النصوي للجمل كما قدمه اتشومسكي" له جهتان: إحداهما سطحية والأخرى عميقة، والقواعد التي تربط بين البنيتين تسمى التحويلات النحوية 11.



وأهم عناصر التحويل في المدرسة التوليدية التحويلية: التحويل بالزيادة، والحذف، والترتيب والاستبدال.

أما التحويل بالزيادة يكون بإضافة عنصر إلى عناصر الجملة النواة ، ويعبر عنه رياضيا بالقانون الآتي: أ \rightarrow (أ+ب)، أي إن (أ) تتحول إلى (أ+ب)، بحيث (ب) غير متضمنة في (أ)

والتحويل بالحذف هو عكس الأول، فهو إسقاط أحد عناصر الجملة، ويعبر عنه التحويليون بالمعادلة الآتية: (أ+ب) \rightarrow ب، فالبنية العميقة التي تتكون من (أ+ب) أصبحت في البنية السطحية (ب) فقط¹³

بينما يكون التحويل بالترتيب بإحلال عنصر مكان آخر في الجملة الواحدة، وقد عبر عنه التحويليون بالمعادلة الآتية: $(1+\mu) \rightarrow (+\mu)^{14}$.

في حين يكون التحويل بالاستبدال بإحلال صيغة لغوية مكان أخرى 15 ، ويعبر عنها بالقانون الرياضي الآتى: (أ \rightarrow ب)، أي استبدال حرف الألف بالباء.

ويكاد أن يكون مصطلح التحويل خاصا بعلم الصرف وحده؛ لأن اللغويين العرب القدماء كانوا أكثر ما يشيرون إليه عند دراسة التغيرات التي تطرأ على الكلمة الواحدة، فيكون بذلك ما أشار إليه التحويليون امتدادا لما ورد في علم الصرف قديما؛ لأن التحويل بالزيادة والحذف كائن في الأفعال والأسماء، فهي قابلة لهما، فالكلمة (دَرَسَ) تمثل الجذر اللغوي، وهو الفعل، تتحول إلى (يَدْرُسُ) و (أَدْرُسُ) و (تَدْرُسُ) و (نَدْرُسُ) و بإضافة حروف المضارعة الأربعة، وتتحول أيضا إلى (رَرُسْتُ) و (دَرَسْتُما) و غيرها من الصيغ

الأخرى التي تم توليدها بالزيادة إلى الكلمة الأولى التي تمثل الأصل (الجذر أو المادة اللغوية)، وكذلك الاسم (دَرْسٌ) يمكن أن يضاف إليه ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب.

وكما جرت هذه الزيادة في أصول الكلمات وجذورها، وتحولت إلى صور أخرى جديدة (مولدة بالزيادة)، يتم كذلك التحويل بالحذف من خلال إسقاط هذه الحروف أو الضمائر الجديدة، لتعود الكلمة إلى سيرتها الأولى (الأصل).

والشيء نفسه يقال عند التحويل بالترتيب، فعناصر الكلمة وهي الحروف، يمكن أن يعاد ترتيبها بطريقة أخرى وهذا ما يسمى عند علماء الصرف القدماء بـ"القلب المكاني"، فكلمة مثل "وَدَعَ" تعطينا خمس صور أخرى عند تقليبها، وهي (وَعَدَ، دَوَعَ، دَعَوَ، عَوَدَ، عَدَقَ)، وهذا منهج الخليل الفراهيدي في "العين"، الذي اعتمد فيه نظام التقليبات، أي إعادة ترتيب حروف الكلمة وجمعها من جديد، (تفكيكها ثم إعادة جمعها).

وكذلك التحويل بالإحلال أو الاستبدال هو نفسه القلب في حالة الإعلال والإبدال، كما في الفعل (قال) الذي أصله (قول)، قلبت الواو ألفا لانفتاح ما قبلها، طلبا للخفة واليسر في النطق. فالقلب هنا يعني استبدال أو إحلال حرف مكان آخر.

إن اطلاع تشومسكي على بعض مباحث النحو العربي، ونعني بذلك الآجرومية 16 قد يجعلنا نحس ببعض الشكوك في كونه قد استرق أساس نظريته من لغة العرب، ويزيد ريبنا أكثر إذا عدنا إلى مناظرة عبد الرحمن الحاج صالح -أب اللسانيات في الجزائر لتشومسكي، وتقوقه عليه من خلال كشفه لبعض الأفكار التي نهبها من العربية.

ثانيا: التحويل بإبدال (قلب) صامت إلى صامت:

يدخل هذا التحويل على الأفعال التي تبدأ بالحروف: "الواو، الياء الصاد، الدال والذال والزاي"، حينما يُصاعُ الافتعالُ منها.

1- (نموذج الافتعال الفعل وَصلَ):

الفعلُ (وَصَلَ) مثال واوي، وزنه (فَعَلَ)، يتحول إلى (اتَصَلَ) حينما يوزن على (إفْتَعَلَ) فبنيته العميقة هي (وْتَصَلَ).

يفسر علماء اللغة المحدثون هذا التحويل بأنه ناتج عن تأثير الثاني (التاء) في الأول (الواو)، حيث فَنِيَ الأول في الثاني، وهو ما يسمى بالمماثلة الكلية الرجعية، فصوت "التاء" في (اوْتَسَغَ) "يتسم بملامح قوة، وذلك لأنه انفجاري علاوة على أنه تحصّن بالحركة، في حين أن الواو لبسه السكون، والحرف الساكن حرف ميّت كما وصفه القدماء- فعمد الناطق إلى مثل هذا الإبدال للتخلص من الضعف، وليكون نطقهم من وجه واحد"17.

وهناك من فسر أن التخلص من الواو هنا ناتج أن العربية ترفض المقطع المتوسط المغلق (إو iw)؛ لأن نهايته تنتهي بواو مكسور ما قبلها، وهي نهاية هابطة، فتحذف الواو وتعوض بتاء مماثلة للصوت التالي لهذه الواو، وهو التاء هنا¹⁸.

ولكن هذه النظرية غير مطّردة، لأن هناك حالات لا تعوض فيها هذه الواو بحرف مماثل للحركة التي تليها، ومن ذلك المصدرية، فمصدر الفعل (أوصَل) هو (إيصال)، الذي أصله (إوصال)، وفيه المقطع الذي ترفضه العربية (إو iw)، ونحن نلاحظ أن الواو في هذا المقطع لم تقلب صادا (إصّال)، بل قلبت (واوا).

لذلك يمكن أن نحافظ على هذا الاطراد، بأن نقول إن حرف الواو هذا المسبوق بكسرة، قلب ياءً؛ لأن ما قبله مكسور كما تشير إليه القاعدة الصرفية القديمة- فأصبح الفعل (إِنتَصَلَ)، ثم يقال على الياء هنا ما قيل على الواو من أنها حرف (ساكن وميت)، لذا غلبتها التاء الانفجارية القوية.

2- (نموذج الافتعال من الفعل صَبَرَ):

إِن البنية العميقة الفعل (اِصْطَبَر) هي (اصْتَبَر)، فهو على وزن (افْتَعَل)، حيث تحولت التاء، وهي تاء الافتعال، إلى طاء، والسبب هنا يعود إلى تأثير الصاد المفخمة على التاء المرققة، فأبدلت إلى نظير ها المُفخَّم وهو (الطاء)¹⁹، أي تحقيقا للانسجام والتقارب بين الحرفين وتسهيل النطق وتقليل الجهد العضلي²⁰ تبعا لقانون المماثلة الصوتية.

ولقائل أن يسأل: لماذا قلبت التاء طاء ولم تقلب حرفا مفخما آخر؟ ثم لماذا لم تقلب صادا كأختها الأولى ثم تدغم فيها؟، ثم لماذا لم تفنَ كما فنيت الواو في (اتصل)؟.

إن هذه التاء إنما قلبت طاءً، لأنها قريبة منها، ثم إنهما ينتميان إلى المخرج نفسه وهو (النطع) عند

الخليل بن أحمد، مع الدال كذلك، ولما كانت الدال غير مفخمة كالصداد، بقي لنا حرف واحد (الطاء)، وهو حرف مفخم مثل الصداد تماما، لذلك أُبْدِل إليه، ثم إن بعض القبائل العربية تنطق بالتاء طاءً، فيقولون في $(\tilde{rad}) \rightarrow (\tilde{dad})$ ، لأنهما من مخرج واحد. فحرف (t) في الفرنسية ينطق في شكل (ت) و (ط)، وكأنهما حينا حرف واحد ينطق حينا مرققا، وينطق مفخما حينا آخر.

هذه إجابة السؤال الأول، أما السؤال الثاني؛ فلأنه ليس لدينا ما يسوغ لنا أن نحذف الصّاد؛ لأنه ليس لدينا مقطع منبوذ، لأن هذا الحرف صحيح، بخلاف الأول المعتل (الواو في "وصل")، ثم إن هذا الحرف الأخير الفناء والاستبدال.

3- (نموذج الافتعال من الفعل زَحَم):

آن البنية العميقة للفعل (إِزْدَحَمَ) هي (إِزْتَحَم)؛ لأنه على وزن (إِفْتَعَلَ)، استبدلت التاء بحرف الدَّال، فانتهى الفعل إلى الصورة التي نعرفه بها.

يفسر المحدثون سبب هذا الإبدال إلى كون حرف (الدال) الذي استبدل به التاء مجهورا، بخلاف الأول (المهموس) الذي لا يتحقق الانسجام والسهولة في النطق إذا سبقه حرف الزاي المجهور كذلك²¹ حيث إن هناك صعوبة في الانتقال الصوتي من الجهر إلى الهمس، لذلك أبدل حرف التاء بالدال، ليصبح الحرفان المتجاوران مهموسين، وإنما وقع الاختيار هذه المرة على حرف الدال، لا حرف الطاء الذي مخرجه النطع كذلك، لأن الثاني مفخم والأول مجهور، لا يتحقق به الغرض المتوخى من الإبدال.

4- (نموذج الافتعال من الفعل ذَخَرَ):

وكذلك الحال نفسة بالنسبة للفعل الذي يبدأ بالذال، كالفعل (نَحَر) الذي يجيء (إفَّتَعَلَ) منه على (انْدَحَر) بدلا من (ادْتَخَر) فالذال مجهور والتاء مهموس، لذلك وجب إبدال المهموس بمجهور آخر من المخرج نفسه، فكان حرف (الدَّال)، ويمكن أن تبدل هذه الدال إلى ذَال فيصبح (انْحَر)، كما حدث في (اظلم) بقابها إلى فيصبح (اظلم)، وذلك نشدانا للخفة والبسر في النطق.

صوت مفخم + صوت مرقق ← تحویل ← صوت مرقق + صوت مرقق

صوت مجهور + صوت مهموس -> تحویل -> صوت مجهور + صوت مجهور مجهور

ثالثا: التحويل بحذف حرف، واستبداله بحركة قصيرة أو همزة:

1- (نموذج الفعل خَشِيَ):

يكون مثل هذا النوع من التحويل في مثل الفعل (خَشِيرَ) الذي تسند إليه تاء الفاعل، فيصبح (خَشِيتُ).

يرى المحدثون أن الياء في هذا الفعل ناتجة عن تتابع حركتين قصيرتين (كسرتين) تحولتا إلى كسرة طويلة، وبنيته العميقة هي (خَشِيْتً)، ولما كانت العربية تكره المقطع المزدوج (إيْ iy) وترفضه، عمدت إلى حذف الياء لوقوعها في نهاية مقطع هابط، وذلك للمخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من الياء²²، وتعويضها بحركة من جنس الحركة التي تسبقها، وهي الكسرة.

لعل هذا التعليل قد زاد هذه الظاهرة تعقيدا، فالمتعلم يرى الياء ماثلة أمامه، ثم يُقال له إنها حذفت وعُوِّضَ عنها بكسرة، ثم التقت كسرتان آلتا فيما بعد إلى ياء. فهم في التمثيل هنا- كمن يعمد إلى البئر التي تقدم منها عاطش، فيفرغون ماءها الطبيعي النقي بالكامل، ويسدون منبعها وهو ينتظر وحلقه يكاد يجف من الريق، ثم يعيدون ملأها بماء البحر الذي أعيدت تطيته بماكنات وآلات حديثة.

ولعل التوجيه والتعليل الصوتي لمثل هذه الحالة هو تخلص العربية من المقطع (شِيْ) (chiy)، بحذف السكون، ليستقر المقطع على صورة (شِي) (chii).

وربما حَملَهُم على هذا التعليل هو نشدانهم لظاهرة مطردة، وتعليل واحد لهذه الظاهرة؛ لأنهم حين وقفوا على فعل من نحو (دُعِوْتُ) حذفوا الواو، وقلبوها حركة من جنس الحركة التي قبلها وهي الكسرة هنا (دُعِوْتُ لَي دُعِيتُ)، ثم قلبوا الكسرتين كسرة طويلة (دُعِتُ)

أن هذا التفسير كذلك، فيه نوع من التعقيد، بالنسبة للمتعلمين الناشئين، لذا يمكن القول بأن الواو حذفت في المقطع (عِوْ)؛ لأن ما قبلها مكسور، والكسرة تناسبها الياء، فاستبدلت بها، كما سبق وأن علله القدماء

2- (نموذج تعدية الفعل بَينَ بهمزة النقل):

وكذلك الفعل (أَبَانَ) صيغته (أَفْعَلَ) وبنيته العميقة (أَنْيِنَ)، فالناطق استثقل الفتحة على الياء، فحذفها (أي الياء) واستبدلها بفتحة قصيرة، وذلك تبعا لقانون المماثلة، ثم أعاد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع

جديدة، وبالتالي تتوالى فتحتان قصيرتان، فتتشكل حركة طويلة وهي الألف. وتسمى هذه المماثلة بالمماثلة الرجعية، أي إن الصوت اللاحق أثر في الصوت السابق، فأدى إلى مماثلته.

ولكن ما نَسِيَهُ هؤلاء المحدثون أن الإعلال بالنقل يبقى قائما على كل حال في مثل هذه الحالة؛ لأنه لا مناص من إعادة توزيع الحركات كما قالوا، وهذا شبيه بالنقل، بل هو نَفسُه، وذلك بعد أن حذفت الياء ثم قلبت فتحة، وتحولت الفتحتين ألفا، حيث أخذت الباء في (أَبْانَ) حركة الفتحة الطويلة التي هي في أصلها فتحتين قصيرتين، فأصبح الفعل (أبانَ).

لعل هذا التفسير اللغوي الحديث زاد من تعقيد تفسير هذه الطاهرة الصرفية الصوتية، ولو قيل أن أصل الفعل هو (أَبْينَ)، تحركت الياء بالفتح فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها (الباء) وهذا إعلال بالنقل. فأصبح الفعل (أَبَيْنَ)، ثم تحولت الياء إلى ألف وهو الحرف الذي يناسب الفتحة التي تلحق الحرف الذي قبلها (إعلال بالقلب)، فآل الفعل إلى صورته النهائية (أَبانَ).

3- (نموذج المضارع المبنى للمجهول من الفِعْلُ قَومَ):

آنَ البنية العميقة للفعل (أقيم) هي (أقوم) على وزن (أفعل)، حيث حذفت الواو وعوضت بكسرة قصيرة تبعا لقانون المماثلة، ثم أعيد توزيع الأصوات المتبقية في مقاطع جديدة، وبالتالي تتوالى كسرتان (حركتان قصيرتان) فتعوضان بكسرة طويلة (ياء) أي وفق ما يلى:

اَ أُقْوِمَ \longrightarrow اَقْدِم \longrightarrow أَقْدِمَ \longrightarrow أُقِيمَ

وهذا ما يصطلح عليه المحدثون بالمماثلة الرجعية.

إن القول بنقل حركة الواو منها إلى الصحيح قبلها ثم قلب هذه الواو ياءً لمناسبة حركة ذلك الحرف (أي الإعلال بالنقل ثم القلب) يبدو أبسط، وأقل تعقيدا من هذا المذهب الذي يبقى قاصرا على كل حال، وغير دقيق؛ لأنهم حينما يحذفون الواو ويعوضونها بالكسرة، ثم يستبدلون الكسرتين بياء طويلة، يقفون أمام حقيقة سكون الحرف الذي قبلها، فيتمحلون التعليل ويقولون إن ما جرى لا يعدو أن يكون إعادة توزيع الحركات.

أن الكسرة الطويلة تستلزم أن تكون قبلها كسرة قصيرة، وإلا لما عدت مدا، ولتحولت إلى لين أو

غيره، كما تم قلب الواو بعد نقل حركتها (أقوم)، وذلك من أجل التخلص من المقطع (kiw) الذي ترفضه العربية مطلقا، فكان السبيل إلى ذلك بإطالة حركة الكسرة من خلال قلب الواو ألفا؛ لأن الواو لا تناسبها الكسرة قبلها، بل الضمة، خلافا للياء.

4- (نموذج الماضى المعدى بهمزة النقل من الفعل أَمِنَ):

أما الفعل (آمَنَ) فبنيته العميقة هي (أأمَنَ) على وزن (أَفْعَلَ) حيث توالت فيه همزتان، فحذفت الثانية لثقل توالي الهمزتين²³، وعوض عنها بحركة من جنس الحركة التي قبلها (أي فتحة أضيفت إلى الفتحة بعد الهمزة الأولى، فأصبحت فتحة طويلة)، وهذا ما ذهب إليه القدماء حيث عمد المحدثون إلى فحص ذلك التعليل، فأعادوا هدمه، ثم بنوه من جديد بالمواد التي تم هدمه بها من قبل؛ وذلك لأن القدماء في هذه الحالة-يعللون هذا التحويل -هنا- بالتقاء الهمزتين، وهذا مما لا يعللون العرب، فعمدوا إلى قلب الهمزة الثانية (ألفا).

إن ما حمل القدماء على هذا التوجيه هو حركة الهمزة الأولى بطبيعة الحال- وهي الفتحة، وإلا لِمَ لم يقلبوا الهمزة الثانية واوا أو ياء فيصبح الفعل على ذلك في صورة (أَوْمَنَ) أو (أَيْمَنَ)، لذا، نقول إن ما قام به المحدثون لا يعدو أن يكون تحصيل حاصل لا غير.

5- (نَمُوذَجُ الماضى المسند إلى واو الجماعة من الفِعْل لَقِي):

البنية العميقة لهذا الفعل هي (لَقِيُوا) لأنه على وزن (فَعِلُوا).

وما حدث هنا أن الياء وقعت بين كسرة وضمة، فقلبت الكسرة ضمة لمماثلة الضمة بعد الياء، ولم تقلب الضمة كسرة؛ لأن الضمة هنا علامة للجمع²⁴، فأصبح الفعل (لَقُوا) ثم سقطت الياء لضعفها، فصار الفعل (لَقُوا) ²⁵.

وما غفل عنه هؤلاء أن سقوط الياء هنا لا يترتب عنه سقوط الضمة التي عليها، كما في (أعَانَ) التي أصلها (أعُينَ)، لذلك كان عليهم ألا يتجاوزوا هذه المرحلة، لأنه حين تحذف الواو تبقى حركتها (الضمة) فيؤول الفعل إلى (لقُول)، شم تتحول الضمتان القصيرتان ضمة طويلة أي واوا، فيصبح الفعل (لَقُووا)، فيلتقي ساكنان مثلان، الأول الواو الناتجة عن إطالة الضمتين، والثانية واو الجماعة، فتحذف الأولى لوجود الضمة قبلها دليلا عليها، ولم تحذف الواو الثانية لأنها للجمع، وهذا يشبه ما ذهب إليه القدماء في تفسير إعلال الواو في (يَكْتُبنَ).

6- (نموذج اسم الفاعل من الأجوف الواوي قُولَ):

إن الفعل (قَال) أجوف واوي، يصاغ منه اسم الفاعل على (قَائِلٌ) فالهمزة فيه منقلبة عن الواو؛ لأن البنية العميقة لهذا الاسم هي (قَاوِلُ).

يقول القدماء إن سبب إعلال الواو همزة هذا هو أنها جاءت عينا لفعل أجوف أعلت في ماضيه، وهذا كلام صحيح.

ويمكن أن ندعِّم هذا القول بالاستناد إلى النظام المقطعي العربي، وذلك بتقطيع الكلمة صوتيا.

إن الواو في الفعل (قَوَلَ) حرف علة، وليست صامتا، فهي حركة على كل حال؛ لأن الفعل مثال أصلا، ولذلك يكون التقطيع الصوتى كما يلى:

قا (ص ح ح) \rightarrow (مقطع متوسط مفتوح) ول (ح ح ص) \rightarrow (؟؟) على اعتبار أن الواو حركة.

إن الفاحص لهذا النظام المقطعي يلاحظ عدم استقامته، فهو نظام غير سوي، بل فيه إخلال بقواعد الدراسة الصوتية المقطعية؛ لأن المقطع لا يبدأ بحركة أبدا، ثم إنه لا يبدأ بحركة طويلة، بل نجده يبدأ بصامت في جميع المقاطع العربية، وهذا ما حدث في المقطع الثاني (وِلْ)، الذي إذا نظرنا إلى الواو فيه على اعتبار أنها صامت يستقيم النظام، أما إذا دققنا فيها، واستنتجنا بأن أصلية في الاعتلال، وفعلها معتل أجوف، فإننا نلحظ عدم صحة ذلك النظام واضطرابه.

لذلك فقد تم تصحيح هذا المقطع بقلب الواو همزة وذلك ليتحول المقطع إلى صورة جديدة وهي (ئِلْ) فيصير النظام المقطعي سليما، لأن الهمزة صامت. والمقطع متوسط مغلق (ص حص).

خلاصة الدراسة

يمكن الخروج بمجموعة من النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة.

أ- الغرض الأول الذي من أجله يحدث التحويل هو تحقيق الانسجام الصوتي وتخفيف الجهد العضلي عند النطق.

ب- التحويل يهدف إلى تقليص عدد المقاطع في الكلمة الواحدة، وهذا للحد من تواليها، الذي يخلق نوعا من الثقل الملاحظ، كما في الفعلين (ذَودَ) وَ (قَوَلَ) اللذين يتحولان فيما بعد إلى (ذَادَ) و (قَلَ) بإطالة المقطع الأول (حذفُ الوَو)، فبعد أن كانت الكلمتان مكونتين من ثلاثة مقاطع قصيرة أصبحت مؤتلفة من مقطعين أحدهما متوسط مفتوح (ذَا، قَا) والآخر قصير (دَ، لَ)، وهذا من أساليب التخلص من الثقل.

ج- ويهدف التحويل كذلك إلى التخلص من المقاطع التي تخلق صعوبة؛ إذا ائتلفت بعضها ببعض، خاصة المقطع المتوسط المغلق الذي يستبدل بمقطع متوسط مفتوح، كما في (مِوْزَان) تصبح (مِيزَان)؛ لأن الكلمة الثانية أخف وأسهل عند النطق.

L- التحويل يهدف إلى التقريب بين صفات الحروف، وهذا أيضا من أساليب التخفيف والتسهيل النطقي الصوتي، وذلك كما في (اصْتَبَر)، فالصاد مجهور، والتاء مهموس، لذلك وجب استبدال أحد الحرفين ليُلائم ويشابه أخاه، فلم تستبدل الصاد بحرف آخر؛ لأنها أصلية في الكلمة، فوقع الأمر على التاء لأنها زائدة هنا، فنُظِر إلى الحروف التي محلها المخرج نفسه، وهي الدال والطاء وهي التي تخرج مع التاء من النطع، فوجدوا أن الدال لا يفي بالغرض المتوخى؛ لأنه حرف مهموس، فاختاروا حرف الطاء؛ لأنه مجهور يناسب أخاه، فأصبح الفعل (إصْطَبَر).

ه- لعل للهجات العرب دوراً في الإبدال القياسي، كما

في المثال الذي تقدم، فبعض القبائل تقلب الحروف المتقاربة في المخرج كنطقهم لحرف التاء طاء مثلا، فيقولون في (تمر \rightarrow طمر).

و- يمكن التخلص من بعض هذه التعقيدات، وذلك بمحاولة إضافة أبواب أخرى للأفعال العربية، خاصة المعتلة، كقولنا مثلا إن الفعل (قال) يمثل بابا، والفعل (مال) باب آخر أيضا، فتصبح الأفعال: (جال، زال، عاد، جاد، ساد) من باب (قال) لأن مضارعها بالواو، وليست من باب (نَصَرَ)، وذلك هروبا من التعليل الذي قد يصعّب من علم الصرف، ومثلها كذلك الأفعال (بات، عاش، جاش، بان، فاض) من باب (مال)، لأن مضارعها بالياء.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن بعض حالات التحليل الصوتي للتحولات الصرفية عند المحدثين مبني على آراء القدماء وجهودهم اللغوية العظيمة، إذ إنه في كثير من الحالات التي تم طرحها هنا يتشابه التعليل التقليدي القديم مع تعليل التيار الحديث.

إلا أن هولاء قد أسهموا إسهاما عظيما في تطوير المناهج التي تحلل بها الظاهرة الصرفية. ومحصول القول إنه يجب الاعتراف بجهود القدماء والمحدثين معا، واستنتاج قواعد مشتركة هي نتيجة الجمع بين النهجين، وذلك للاستفادة من جهود علماء اللغة القدماء والمحدثين معا.

الـهوامش <u>:</u>

1- لسان العرب، ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري)، دار صادر، بيروت، لبنان ، طـ01 ، 1997م ، 190/2.

مادة (ح و ل).

2- الكهف/108.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها

4- الإسراء/77.

5- ينظر: الألسنية (علم اللغة الحديث)، المبادئ والأعلام، زكرياء ميشال، المؤسسة الجامعية، بيروت لبنان، ط02، 1983م، ص: 260. وينظر: تشومسكي ومدرسته اللغوية: خليل أحمد عمايرة، مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، ع96، السنة الثامنة، 1985م، ص: 108-108.

6- ينظر: اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د.ط، 2005م، ص: 205، وينظر كذلك: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، زكرياء ميشال المؤسسة الجامعية، بيروت: لبنان، طـ03، 1985م، ص: 101 وما بعدها.

7- ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، بيروت: لبنان، ط01، 2004م، ص: 52 وما بعدها.

8- أي عند تشومسكي.

9- ينظر: المرجع السابق، ص: 52 وما بعدها.

10- أي البنية السطحية والبنية العميقة.

11- ينظر: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة مصر، (د.ط)، 2006، ص: 14 وما بعدها.

12- ينظر: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، حليمة أحمد عمايرة، دار وائل، عمان: الأردن، ط: 01، 2006،

ص: 230.

13- ينظر: المرجع نفسه، ص: 223.

14- المرجع نفسه، ص: 220.

15- ينظر: صيغ الأمر في العربية، بحث في ضوء نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، طه الجندي، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد 24، 1999م، ص: 122.

16- اطلع عليها لما كان طالبا في المرحلة الجامعية مع أستاذه "فرانزروزنتال" الذي كان يدرس في جامعة بنسلفانيا، وهو أحد المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية.

ينظر: تشومسكي ومدرسته اللغوية، خليل أحمد عمايرة، مجلة الفيصل، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 96، السنة الثامنة، 1985م، ص: 108 وما بعدها.

17- القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، سعيد محمد شواهنة، مؤسسة الوراق، عمان: الأردن، طـ01، 2007م، ص:77. 18- ينظر: "التحولات الصوتية المقطعية للمزدوج الحركي"، فيصل إبراهيم صفا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية: "التواصل"، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 16، 2006، ص: 18 وما بعدها.

19- ينظر: الدراسات اللغوية الحديثة وجذورها عند العرب، صلاح الدين صالح حسنين، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 59، السنة الخامسة، 1982م، ص: 60.

20- ينظر: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال الصرفي في المشتقات الأحد عشر والمصادر وتيسير تعليم المبرمج منها لتلامذة المرحلة الثانوية من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم والمنهاج الوزاري، دراسة وصفية تحليلية، رابح بومعزة، رسالة ماجستير (مخطوط)، معهد اللغة العربية وآدابها جامعة الجزائر، 1998، 1999، ص: 218.

21- ينظر: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة: مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص: 39.

22- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، فوزي حسن الشايب، ص: 410.

23- ينظر: الكتاب، سيبويه، 246/4.

24- ينظر: الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2004م، ص: 130.

25- ينظر: المرجع نفسه، ص: 130.